

ماستر الحكامة القانونية الرقمية وحماية المعطيات

بطاقة تقنية

في إطار تنفيذ برنامج تعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027، ودعم وتطوير عروض جديدة للتكوين الجامعي في المجالات الرقمية على مستوى الجامعة المغربية العمومية، وفي إطار تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالتحول الرقمي وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي " المغرب الرقمي 2030 " التي تتضمن تكييف النصوص القانونية المعمول بها وكذا اعتماد نصوص جديدة. تم اعتماد **ماستر الحكامة القانونية الرقمية وحماية المعطيات** بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة جامعة القاضي عياض، كإطار مؤسساتي لإنتاج المعرفة، حاضرة بقوة في هذا التحول الرقمي بكل أبعاده ومستجداته على مستوى إبرام الشراكات الوطنية والدولية والانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي، وتنمية القدرات والمهارات الحياتية لدى الباحثين والطلبة والخريجين، في إطار المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ولتعزيز قدرات خريجي الجامعات العمومية المغربية على التكوين في المجال الرقمي، ودعم الابتكار البيداغوجي والتعلم بالممارسة.

وإيماناً منها بأهمية تنظيم الفضاء الرقمي وكشف مختلف التحديات القانونية التي تتطلب تحديث الإطار القانوني وتكييفه مع متطلبات التحول الرقمي. قامت خلية التكوين **بماستر الحكامة القانونية الرقمية وحماية المعطيات**، التي تضم أساتذة وخبراء متخصصين باعتماد برنامج دراسي يضم خمس مجالات رئيسية تشمل الجوانب المختلفة للمجتمع الرقمي الدولي والوطني، والاقتصاد الرقمي، والإدارة الرقمية، والأمن الرقمي، بالإضافة إلى التقنين والحكامة الرقمية.

كما يشمل التكوين مجموعة من المجالات لم يتم تنظيمها قانونياً بعد، خاصة الأرشيف الإلكتروني، والسجلات الإلكترونية، ونسخ المستندات الرقمية، والعملات المشفرة، والمنصات الرقمية، والذكاء الاصطناعي.

الرؤى الإستراتيجية

- **البحث والتطوير:** انخراط الجامعة والقطاعات المهنية في مشاريع البحث والتطوير للتحول الرقمي وخلق محتوى رقمي وطني.
- **الرقمنة:** إعطاء الأولوية للرقمنة لتطبيق القوانين وتوفير الخدمات العمومية وتعزيز التطبيقات الرقمية المؤثرة على المواطنين والمقاولات.
- **الذكاء الاصطناعي:** جعل الذكاء الاصطناعي أولوية بحثية والمساهمة في وضع خارطة طريق وطنية لتوظيفه في ترشيد كلفة الإنتاج وتلبية احتياجات المواطنين.
- **القانون و الابتكار الرقمي:** على مستوى المغرب تم اتخاذ خطوات عملية لرقمنة الخدمات واعتماد تطبيقات عملية للتدبير الإلكتروني همت قطاعات ومجالات مختلفة (التدبير الإلكتروني لجواز السفر البيومتري والبطاقة الوطنية للتعريف - التدبير الإلكتروني للتحفيز العقاري - التدبير الإلكتروني لملفات المعاشات - التدبير الإلكتروني للمعاملات التجارية - التدبير المالي والجباثي الإلكتروني - التعليم عن بعد - الطب عن بعد - التدبير الإداري الإلكتروني- التدبير الإلكتروني للأرشيف...) ومع ذلك تبقى الحاجة متجددة لفتح خطوط وخدمات جديدة أساسها الابتكار والقانون.

- **السيادة الرقمية:** المساهمة في تحقيق التحول الرقمي المسؤول عبر تعزيز مناعة البنيات القانونية وترسيخ الثقة الرقمية وحماية المعطيات العمومية والشخصية وتأمين المعاملات الإلكترونية.

- **مراكز المعطيات:** فتح قنوات للتعاون مع مراكز المعطيات الوطنية والجهوية المغربية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص للحفاظ على الأنشطة الرقمية الاستراتيجية المتصلة بمجموعة من الهيئات والمؤسسات واللجان لضبط المجال الرقمي، مثل المديرية العامة للانتقال الرقمي ووكالة التنمية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، صدرت مجموعة من النصوص القانونية الموازية مثل حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وتبسيط المساطر أو الإجراءات الإدارية.

أهداف التكوين:

- تثبيت الكفايات والمهارات في مجال التكنولوجيا والعلوم القانونية، بشكل يستطيع معه الطلاب الاستجابة بشكل مدروس لتحديات التحول الرقمي و توصيف الحلول الملائمة لتطبيقاته القانونية.
- تمكين الطالبات والطلبة الباحثين من الالمام بآليات الضبط الرقمي المتجددة أمام التنامي المطرد للتكنولوجيا الرقمية.
- يهيئ ماستر " الحكامة القانونية الرقمية وحماية المعطيات " جيل رقمي جديد قادر على إدارة وقيادة التغيير والمشاركة في إدارة التكنولوجيا الرقمية بفضل الجمع بين التعليم القانوني القوي وتنمية المهارات الشمولية للانتقال الرقمي.
- تحديد الفرص والتحديات التي تواجه التطبيقات الزمانية والمكانية لتقنين الخدمات الرقمية. التمكن من مناهج البحث المتقدمة بغية الاستجابة لإشكالات تنزيل التدبير الرقمي على مستوى المؤسسات العامة والخاصة.
- بلورة حلول مستجدة، ومسؤولة والمساهمة في تنمية مشاريع ومقترحات قوانين التحديث الرقمي لمختلف القطاعات الحيوية ذات الصلة بالخدمات الإلكترونية والإدارة الرقمية.
- تملك رؤيا وفكر استباقي للممارسات القانونية والقضائية ذات الصلة بالنظم المعلوماتية.
- التمكن من أدوات التوقع وتدبير تحويل مخاطر الذكاء الاصطناعي إلى فرص لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والقانونية وتسهيل الولوج إلى الخدمات الرقمية.
- خلق أطر جديدة متخصصة في التشريع والمنازعات المعلوماتية والاتصال الرقمي بفضل التكوين القانوني المتعدد التخصصات الذي يتيحه الماستر.
- المساهمة في تعزيز سوق الشغل بأطر متخصصة في التشريع والمنازعات القضائية في مجال المعلومات والاتصالات الرقمية.
- التمكن من اكتساب واستيعاب المعارف القانونية والقضائية المرتبطة بمجال المعلومات ووسائل الاتصال الرقمي ومستجداته.
- التمكن من أدوات استعمال المعلومات ووسائل الاتصال الرقمي في إطار القانون.
- التكوين والتدريب على الممارسة الإدارية والقانونية والقضائية الرقمية.
- تكوين مستشارين للإدارات العمومية والمقاولات الخاصة متخصصين في القانون الرقمي.
- توفير الأطر والكفاءات المؤهلة لتدبير الانتقال الرقمي بالمملكة سواء في القطاع العام أو الخاص.

منافذ التكوين:

هذا الماستر يضع بين أيدي الخريجين رزمة مفاتيح تساعدكم بشكل خاص على:

- ضبط الخدمات الرقمية المتصلة بالمهن القانونية والقضائية والإدارية.
- الولوج إلى الهيئات ومؤسسات الضبط الرقمي وتقنين المواصلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة.
- الولوج لمكاتب الدراسات والخبرة التقنية.
- الولوج للمؤسسات الإعلامية والإدارية.

كما يساعدكم بشكل عام على أن تكونوا مؤهلين لممارسة:

- الوظائف المتصلة بالسلطة القضائية • الوظائف المتصلة بالإدارة الترابية • الوظائف المتصلة بالشرطة القضائية، التقنية والعلمية، الشرطة الإدارية • الوظائف المتصلة بمساعي القضاء ومنظومة العدالة • المهن القانونية الحرة والمستقلة • المهن والوظائف المتصلة بالمساعدة والخبرة القضائية والتقنية • المهن والوظائف المتصلة بالإدارات العمومية والجماعات الترابية • المهن والوظائف المتصلة بالوكالات والخدمات الرقمية والإلكترونية ووكالات التنمية والتحديث الرقمي والصحة الرقمية • المهن والوظائف المتصلة بإدارات التسجيل والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية • الوظائف والمهن المتصلة بالحفظ والأرشيف الإلكترونية والوسائط الرقمية • المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي

وحدات المسلك:

جذع مشترك

الفصل الأول

- الحکامة القانونية والتواصل الرقمي
- قانون التنظيم القضائي المعمق
- نظرية الدعوى
- وسائل الإثبات
- هندسة حماية الملكية الفكرية والصناعية
- اللغات الأجنبية
- المهارات الحياتية والذاتية

الفصل الثاني

- النظم القانونية الخاصة بالمنصات والبنوك الرقمية وقواعد تأمين المعاملات الإلكترونية.
- القانون الدولي الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- النظرية الدستورية للحق في الحصول على المعلومة والحماية القانونية للحقوق والحريات.
- الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.
- قانون الأعمال والاقتصاد الرقمي.
- اللغات الأجنبية.
- المهارات الرقمية والمعلوماتية.

الفصل الثالث

- نظم السجلات والتقييدات الإلكترونية.
- قانون الاتصالات عن بعد والأنترنت.
- التقاضي الإلكتروني.
- نظم تدبير الأرشفة الإلكترونية.
- الشرطة الإدارية للأنترنت.
- اللغات الأجنبية.
- المهارات الثقافية والفنية.

الفصل الرابع

- المهارات المهنية.
- مشروع نهاية التخرج.

شروط الولوج:

- شروط القبول وفق المذكرة الوزارية.

- الاجازة الأساسية في القانون الخاص باللغة العربية والفرنسية.

إجراءات الإختيار:

دراسة الملف:

- تبني الشباك الوحيد للتسجيل القبلي.
- التسجيل من خلال قاعدة البيانات المعتمدة من طرف الجامعة.
- كل طلب غير مسجل إلكترونيا لن يتم قبوله.
- كل غش أو خطأ في إدخال المعدلات والنقط الأساسية يقصي الطالب (ة) مباشرة ويتم المرور مباشرة إلى الطالب (ة) وفق الترتيب اللائحي حسب الإستحقاق.
- يقصى كل طالب (ة) أدلى (ت) ببيانات في التسجيل القبلي عبر الشباك الوحيد والتي تكون غير متطابقة مع ملفه الإداري المودع لدى المصالح المختصة، ويطال الإقصاء في أي مرحلة من المراحل سواء في مرحلة الإنتقاء الأولي أو في مرحلتي الإمتحان الكتابي أو الشفوي أو بعد ذلك، مع حفظ الحق في المتابعة.

الإمتحان الكتابي:

- بناء على نتائج التفرغ من قاعدة البيانات يتم اجتياز الإختبار الكتابي في موضوع أو مواضيع أو أسئلة لها ارتباط بالمواد الأساسية لماستر الحکامة القانونية الرقمية وحماية المعطيات.

الإمتحان الشفوي:

- يتم اجتياز الإمتحان الشفوي بالنسبة للطالبات والطلبة المقبولين اللذين اجتازوا الإمتحان الكتابي بنجاح وفق معيار العددية المطلوب.

رابط التسجيل:



<https://e-candidature.uca.ma/master.fsjesk/>

المنسق البيداغوجي:



الدكتور سعيد عبد الرحمان بنخضرة
S.benkhadra@uca.ac.ma